



منظمة الأغذية
والزراعة للأمم
المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food and
Agriculture
Organization
of the
United Nations

Organisation des
Nations Unies
pour
l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones Unidas
para la
Alimentación y la
Agricultura

مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأفريقيا

الدورة الثامنة والعشرون

تونس، الجمهورية التونسية، 24-28 مارس/آذار 2014

حالة الأغذية والزراعة في إقليم أفريقيا وتنفيذ البرنامج الشامل مع تركيز خاص على
أصحاب الحيازات الصغيرة والزراعة الأسرية

المحتويات

- أولاً- مقدمة
- ثانياً- حالة واتجاهات الزراعة والأغذية والتغذية في أفريقيا
- ثالثاً- كيف كانت الحالة- استعراض واستراتيجية وثيقة الحفاظ على زخم البرنامج الشامل
- رابعاً- توفير البيئة التمكينية للاستثمارات من جانب القطاع الخاص المحلي، بما في ذلك أصحاب الحيازات الصغيرة والزراعة الأسرية
- خامساً- الاستثمار في جدول أعمال للعلوم المحلية المنشأ والتكنولوجيا والتعليم يستجيب إلى حاجات وأهداف أصحاب الحيازات الصغيرة والزراعة الأسرية
- سادساً- المساهمات الفعالة للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في بناء قدرات منتظمة لاتخاذ وتنفيذ



mj566a

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى
أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة

إجراءات موجهة نحو النتائج.

سابعاً- دور منظمة الأغذية والزراعة في دعم تنفيذ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا

ثامناً- التوصيات

موجز

في ذكرى الاحتفال بمرور 10 سنوات على البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا (البرنامج الشامل)، أعلن الاتحاد الأفريقي عام 2014 عام الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا. كما أن الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة أعلنت عام 2014 "السنة الدولية للزراعة الأسرية". وتُجري هذه الوثيقة تقييماً لإنجازات أفريقيا خلال العقد الماضي وآفاق المستقبل، بما في ذلك الاستعراض الاستراتيجي للبرنامج الشامل والذي طلبه الاتحاد الأفريقي/ الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد) (2012) وصولاً إلى وضع الوثيقة بعنوان "الحفاظ على زخم البرنامج الشامل" وإطار النتائج التابع له. وتجري مناقشة أربعة مجالات ذات أولوية ضرورية لتسريع عملية التحوّل والتنمية: (1) تحديد جدول أعمال بقيادة أفريقيا حول اتساق السياسة العامة وتنسيقها وتنفيذها والاتفاق على هذا الجدول؛ (2) توفير بيئة تمكينية للاستثمارات من جانب القطاع الخاص المحلي، بما في ذلك أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين؛ (3) الاستثمار في جدول أعمال معني بالعلوم المحلية المنشأ والتكنولوجيا والتعلم يستجيب إلى حاجات وأهداف أصحاب الحيازات الصغيرة؛ (4) تحديد كيفية مساهمة البرنامج الشامل بفعالية أكبر في بناء قدرات منتظمة لاتخاذ وتنفيذ إجراءات موجهة نحو النتائج. والتوصيات الرئيسية المتأتية عما تقدم تُرفع تحديداً في ما يتعلق بحالة الأمن الغذائي والزراعة في الإقليم، وتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في العالم، وأصحاب الحيازات الصغيرة والزراعة الأسرية.

المسائل التي تستدعي انتباه المؤتمر الإقليمي

يُقترح على المؤتمر إجراء حوار والتركيز على ثلاثة مجالات ذات أولوية ضرورية لتسريع عجلة التحوّل والتنمية:

- 1- توفير بيئة تمكينية للاستثمارات من جانب القطاع الخاص المحلي، بما في ذلك أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين؛
- 2- الاستثمار في جدول أعمال معني بالعلوم المحلية المنشأ والتكنولوجيا والتعلم يستجيب إلى حاجات وأهداف المزارعين، وبخاصة أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين؛
- 3- تحديد كيفية مساهمة البرنامج الشامل بفعالية أكبر في بناء قدرات منتظمة لاتخاذ وتنفيذ إجراءات

موجهة نحو النتائج.

وسوف يصادق المؤتمر أيضاً على التوصيات الرئيسية التالية في ما يخص حالة الأمن الغذائي والزراعة في الإقليم وتنفيذ البرنامج الشامل وأصحاب الحيازات الصغيرة والمزارع الأسرية.

حالة الأمن الغذائي والزراعة في الإقليم.

4- يتعين على الحكومات الأفريقية أن تدمج بفعالية أهداف التغذية والاستثمارات الزراعية المراعية للتغذية في خطط القطاع الزراعي.

تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا

5- يجب أن يجدد القادة الأفريقيون التزامهم بزيادة الاستثمارات العامة في قطاع الزراعة في ما يخص اتفاقات مابوتو، وباستثمار جزء أكبر من عائداتهم الضريبية المتأتية من قطاع الموارد الطبيعية في النمو والتنمية على نطاق واسع في القطاع الزراعي.

أصحاب الحيازات الصغيرة والزراعة الأسرية

6- ويتعين على القادة الأفريقيين أن يكتفوا جهودهم لمواجهة المعوقات المقيدة لتحسين الإنتاجية والدخل والأمن الغذائي لدى صغار المزارعين والمزارعين الأسريين، بما في ذلك توفير الدعم لمنظمات وتعاونيات المزارعين لتحقيق نتيجة ووضع صكوك مالية وبرامج مستهدفة للحماية الاجتماعية وصكوك إدارة المخاطر لتعزيز قدراتهم على الصمود.

7- وينبغي على الحكومات أن تروج للشمول والمشاركة الفعالة للأطراف الحكوميين وغير الحكوميين على المستويين الوطني والمحلي لتعزيز المساءلة والشفافية والأداء والتنافس في نظام الأغذية الزراعية وسلاسل القيمة للسلع الأساسية.

حالة الأغذية والزراعة في إقليم أفريقيا وتنفيذ البرنامج الشامل مع تركيز خاص على أصحاب الحيازات الصغيرة والزراعة الأسرية

أولاً - مقدمة

1- إن العام 2014 هو عام الاتحاد الأفريقي للزراعة والأمن الغذائي. وأتى قرار هذا الاختيار لعام 2014 على ضوء تطوّرين مهمين: (1) النمو المستدام لاقتصاديات أفريقيا؛ (2) الحاجة إلى تجديد البرنامج الشامل لتحقيق المزيد من النتائج والآثار. لذا، من الملائم المشاركة في الزخم المتنامي لتقييم الدروس التي استخلصتها كلّ من الحكومات الأفريقية ومفوضية الاتحاد الأفريقي ونيباد وشركاء التنمية في أفريقيا من خبرات العقد المنصرم وتحديد الفرص في المستقبل. وتُجري هذه الوثيقة تقييماً لإنجازات أفريقيا خلال العقد الماضي ولآفاق المستقبل، بما في ذلك الاستعراض الاستراتيجي للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، الذي طلبه الاتحاد الأفريقي/نيباد (2012) والذي بلغ ذروته في دعم الوثيقة بعنوان "الحفاظ على زخم البرنامج الشامل" وإطار النتائج المتصل بها.

2- ويتزامن هذا الحدث مع محطة بارزة أخرى تتمثل في القرار الصادر عن الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة بإعلان عام 2014 "السنة الدولية للزراعة الأسرية". وقد دعت الجمعية العامة الفاو إلى تيسير تنفيذ هذا القرار بالتعاون مع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة. ويتمثل الهدف الإجمالي للسنة الدولية للزراعة الأسرية "بتعزيز الوعي الدولي ودعم الخطط ذات الملكية القطرية الرامية إلى تعزيز مساهمة الزراعة الأسرية وأصحاب الحيازات الصغيرة في استئصال الجوع والحدّ من الفقر في الأرياف، بما يؤدي إلى تنمية مستدامة للمناطق الريفية والأمن الغذائي". وتمّ الترويج لحملة السنة الدولية للزراعة الأسرية من جانب المنتدى الريفي العالمي بالتعاون مع شبكات إقليمية كبرى من منظمات المزارعين الأسريين في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية وبدعم من مؤتمر الفاو السابع والثلاثين بناءً على طلب الفلبين. وترمي السنة الدولية 2014 للزراعة الأسرية إلى الإغلاء من شأن الزراعة الأسرية وزراعة الحيازات الصغيرة¹ عن طريق تركيز انتباه العالم على دورها الملحوظ في استئصال الجوع والفقر وتوفير الأمن الغذائي والتغذية وتحسين سبل كسب العيش وإدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ولا سيما في المناطق الريفية.

3- انعقد الحوار الإقليمي الأفريقي بشأن الزراعة الأسرية تحت عنوان "الحوار الإقليمي الأفريقي بشأن الزراعة الأسرية: العمل نحو نهج استراتيجي لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية"، بالتشارك بين الفاو والحلف التعاوني الدولي، والمنظمة العالمية للمزارعين، والمنتدى الريفي العالمي. وقد وفر الحوار الإقليمي مساحة فريدة لأصحاب المصلحة والبلدان من أجل تبادل وجهات نظر وخبرات بشأن دور الزراعة الأسرية في أفريقيا، والتحديات التي تواجهها، والطريق إلى

¹ مع الإقرار بالتنوع الكبير في أنواع صغار المزارعين أو المزارع الأسرية في أفريقيا من حيث الأصول، والحجم، والحصول على موارد إنتاجية ومستوى التكثيف، لغايات هذه الوثيقة، يُستخدم هذان التعبيران بصورة متبادلة للإشارة إلى هذه المجموعة الواسعة والمتنوعة من أصحاب الحيازات الصغيرة.

الأمم. كما تمّ تسليط الضوء على مساهمة المزارعين الأسريين في الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وفي استئصال الفقر في المناطق الريفية وانعدام الأمن الغذائي. وإضافةً إلى ذلك، تمت الإشارة إلى أن الزراعة الأسرية في أفريقيا قادرة بدرجة كبيرة على الصمود، حيث أنها تمكّنت من مواجهة العديد من التغييرات الاقتصادية والاجتماعية، لكن تبقى تحديات ملحوظة. وأقرّ المشاركون في الحوار بالتنوع الكبير في أفريقيا ولم يوصوا باعتماد إجراءات موحّدة على نطاق القارة للنجاح، بل دعوا إلى التزام قوي المزارع الأسرية واعتماد مبادئ ينبغي تكييفها مع الظروف الخاصة لكل بلد ليكون قطاع الزراعة الأسرية منتجاً وفعالاً في المستقبل.

4- وعام الزراعة والأمن الغذائي الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي والسنة الدولية للزراعة الأسرية هما في وضع جيد يمكنهما من إعادة التأكيد على أهمية الزراعة الأسرية وإعادة وضعها في صلب السياسة العامة الزراعية والبيئية والاجتماعية على جداول أعمال الحكومات على المستوى الوطني.

5- ومنذ عام 1999، سجّلت أفريقيا زيادات مستدامة في النمو الاقتصادي رافقها تحسّن في مؤشرات الحوكمة والتنمية البشرية. وفي عام 2014، كانت أغلبية البلدان العشرة الأسرع في النمو موجودة في أفريقيا، ويعتبر صندوق النقد الدولي أن النمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء سوف يسجّل نسبة 6.1 في المائة عام 2014. ولكن على الرغم من هذا التقدم، تبقى أفريقيا القارة الأكثر انعداماً من حيث الأمن الغذائي في العالم، مع مستويات متدنية نسبياً من الإنتاجية الزراعية ومدخلات منخفضة في الأرياف ومعدلات مرتفعة على صعيد سوء التغذية. لذا، فالسؤال الذي ينبغي مناقشته هو التالي: "كيف يمكن للقادة الأفريقيين أن يبنيوا على هذا التقدم في الالتزام مجدداً بتعزيز الاستثمارات في مشاريع البرنامج الشامل وتنفيذها على المستويات القطرية والإقليمية والقارية، من أجل إطلاق تحوّل على نطاق المحتوي في قدرة البلدان على تحقيق نمو زراعي وتنمية بصورة مستدامة وعلى نطاق واسع.

6- وتدعو هذه الوثيقة القادة الأفريقيين إلى التحاور والتركيز على ثلاثة مجالات عمل ذات أولوية وضرورية لتسريع عجلة التحوّل والتنمية الواسعة النطاق بما يفيد أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارع الأسرية:

- 1- توفير بيئة تمكينية للاستثمارات من جانب القطاع الخاص المحلي، بما في ذلك أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين؛
- 2- الاستثمار في جدول أعمال معني بالعلوم المحلية المنشأ والتكنولوجيا والتعلّم يستجيب إلى حاجات وأهداف المزارعين، وبخاصة أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين؛
- 3- تحديد كيفية مساهمة البرنامج الشامل بفعالية أكبر في بناء قدرات منتظمة لاتخاذ وتنفيذ إجراءات موجّهة نحو النتائج.

ثانياً- حالة واتجاهات الزراعة والأغذية والتغذية في أفريقيا

7- خلال العقد 2000-2010، نما المجموع السنوي للنتائج المحلي الإجمالي لأفريقيا في المتوسط بنسبة 4.8 في المائة مقارنة بنسبة 2.1 في المائة خلال العقد السابق (1990-1999) (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية). وسجل القطاع الزراعي معدلات نمو سنوية في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.2 في المائة و3 في المائة على التوالي في هذين العشريين الأخيرين. وقد تحققت النجاحات في عدد من المجالات الزراعية الرئيسية² تشمل: تكثيف إنتاج الأغذية الأساسية؛ تحسين أنواع الموز في أفريقيا الشرقية والوسطى؛ أنواع وفيرة الغلة من الذرة في أفريقيا الشرقية والجنوبية؛ مكاسب الإنتاجية في الكسافا؛ تنوع المحاصيل الرئيسية (مثل إنتاج الألبان في كينيا وقد أنشأت بوتسوانا صناعة حديثة لتصدير لحم البقر)؛ مكاسب الإنتاجية في إنتاج القطن في بوركينا فاسو ومالي؛ الشاي وزراعة الأزهار في أفريقيا الشرقية (Haggblade and Hazell، 2010 والفاو، 2013).

8- وتتلاقى هذه القضايا والأدلة الناشئة من الأدبيات³ مع تحسّن حالة الجوع وسوء التغذية في أفريقيا خلال العقود الماضية. لكن وعلى الرغم من هذه التحسّنات، ما زالت المستويات المطلقة للجوع والتغذية الناقصة "مثيرة للقلق" في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومنذ الفترة 2007-2008، كانت حالة الجوع في العالم تتحسن وإن كان ذلك بوتيرة بطيئة (المعهد الدولي لبحوث السياسة العامة الغذائية، 2013). كذلك، لوحظت تقلبات كبيرة في الإمدادات الغذائية في أفريقيا (الفاو، 2013). وتراجعت معدلات الفقر في أفريقيا بصورة هامشية من 56 في المائة عام 1990 إلى 49 في المائة عام 2010، فيما بقي 338 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع (أكثر من 50 في المائة و239 مليون أفريقي يعانون من نقص مزمن في التغذية) (الفاو، 2012). وبحلول عام 2012، كانت أفريقيا قد أحرزت المستوى الأدنى من التقدّم بين الأقاليم على صعيد تقليص الفقر؛ وفقاً لتقرير الأمم المتحدة عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2012، أفريقيا متأخرة بنسبة 41 في المائة عن تحقيق الهدف الإنمائي للألفية مقابل 25 في المائة في جنوب آسيا و6.1 في المائة في أميركا اللاتينية. وكانت علامة مؤشر الجوع العالمي عام 2013 في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أدنى بنسبة 23 في المائة مما كانت عليه في التسعينات، مقابل نسبة 34 في المائة للمستوى الأدنى له في جنوب آسيا و28 في المائة للمستوى الأدنى له في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، 2013).

9- وبحسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2010، شهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى انتشاراً للفقر متعدد الأبعاد، مع اختلافات ملحوظة بين 37 بلداً أفريقيّاً في العيّنة، إذ تراوحت النسبة بين 3 في المائة في جنوب أفريقيا ونسبة عالية من انتشار الفقر بلغت 93 في المائة في النيجر. وعلاوة على ذلك

² يستند هذا الجزء بشكل كبير على تجميعين أخيرين لقصص نجاح في المجال الزراعي في أفريقيا: (1) Haggblade, Steven and Peter B. R. (2010) و(2) Spielman, David, J., and Rajul Pandya-Lorch (2009).

³ مؤشر الجوع العالمي من المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية؛ وكتب الإحصاء السنوية عن الأغذية والزراعة في العالم الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة؛ وكتاب الإحصاء السنوي عن الأغذية والزراعة في أفريقيا الصادر عن منظمة الفاو؛ ومنظمة الفاو؛ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، وحالة الأمن الغذائي في التقارير العالمية؛ وتقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفق تقرير التنمية البشرية عام 2013، تشهد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المستوى الأعلى من اللامساواة في مجال الصحة في حين أن جنوب آسيا تعاني الإجحاف الأكبر في مجال التعليم.

10- ووفقاً للفاو، كانت الاتجاهات في إنتاج الأغذية للفرد الواحد إيجابية خلال العقود الأخيرة وفي معظم الأقاليم. وفي المتوسط، ارتفع الإنتاج الزراعي في أفريقيا على نحو بسيط بأقل من 1 في المائة في السنة مقارنةً بنسبة 2 في المائة تقريباً في البلدان النامية بصورة عامة. وفي حين شهدت أفريقيا عدم استقرار ملحوظ في مستويات أسعار الأغذية، كان إنتاج الأغذية للفرد الواحد أكثر استقراراً على مر الزمن كما أنه شهد تقلبات قليلة نسبياً مقارنةً بأقاليم أخرى مثل آسيا أو أميركا اللاتينية (الفاو، 2013).

ثالثاً - كيف كانت الحالة- استعراض واستراتيجية

وثيقة الحفاظ على زخم البرنامج الشامل

11- خلال السنوات العشرة الماضية، أصبح البرنامج الشامل نقطة مرجعية وإطار عمل للعمل في قطاع الزراعة والأغذية في أفريقيا. وحتى الآن، انخرط 40 بلداً في عملية البرنامج الشامل، ووقع 40 بلداً على الميثاق المتصلة به، ووضع حوالي 28 بلداً خطط استثمار مفصلة ونظم 20 بلداً اجتماعات الأعمال لتعبئة الموارد. وعلى المستوى الإقليمي، وقع كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا اتفاق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، ووضعت خطط استثمار الإقليمية. كذلك، وقعت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية اتفاق البرنامج الشامل في حين أن كلاً من السوق المشتركة لشرق أفريقيا و جنوب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي يضع في الوقت الحاضر مشاريع الميثاق. ويقضي التحدي المباشر بالاستناد إلى الاتفاقات والخطط الاستثمارية الوطنية والإقليمية لإطلاق سياسة تحويلية وإصلاح تنظيمي واستثمارات عامة محفزة وجدول أعمال للتنفيذ من شأنه أن يشجع على زيادة الاستثمارات المحلية من جانب المزارعين والمستثمرين الخاصين وعلى مشاركة أكبر لجميع أصحاب المصلحة. ويجب أن تتعدى التزامات القطاع العام مجرد الزيادات من حيث الكمية لتركز على استثمارات ذات "نوعية".

12- وخلص الاستعراض الاستراتيجي لوثيقة الحفاظ على زخم البرنامج الشامل الذي أُجري في الفترة 2012/2013 إلى أن البرنامج الشامل ساهم في إعادة الزراعة على جدول الأعمال السياسي والمعني بوضع السياسة العامة وفي تعبئة طائفة كبيرة من أصحاب المصلحة حول جدول أعمال مشترك. وقد شكّل البرنامج الشامل نقطة انطلاق لإشراك مستثمرين خاصين على المستوى المحلي والدولي؛ فالبرنامج الشامل معروف جيداً بأنه فكرة أفريقية ومتداولة جداً على المستوى السياسي. ويمكن تلخيص أوجه القصور في البرنامج الشامل خلال العقد الأول بما يلي: تركيز كبير على مسألة التمويل العام وعلى المسائل المتصلة بجانب العرض وعدم إيلاء انتباه كاف إلى إنجاح عمل السوق؛ تنسيق ضعيف بين الوزارات وبين القطاعات؛ قد حصر البرنامج الشامل نفسه في خطط استثمارية وأحدث تبعية مالية لا يمكن أن يستجيب لها سوى المانحين؛ أشركت المؤسسات المالية الأفريقية (مصرف التنمية الأفريقي، مصارف التنمية الإقليمية،

المستثمرون الخاصون) بصورة هامشية، في حين لم تُشرك منظمات المزارعين على نحو منتظم في عملية التخطيط. وعلاوةً على ذلك، لم يشدّد البرنامج الشامل كثيراً خلال عقده الأول على تحديد إصلاح سياسة عامة خاصة للتشجيع على استثمارات القطاع الخاص المحلي، أو توليد قدرات مؤسسية لتقديم الخدمات المطلوبة. كذلك، شهدت نهاية العقد الأول زيادةً في المبادرات التي أفضت إلى تنامي "رزمة مختلطة" من مبادرات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحت عنوان البرنامج الشامل.

13- وأقر مؤتمر القمة للاتحاد الأفريقي الذي انعقدت في يناير/كانون الثاني 2013 استراتيجية الحفاظ على زخم البرنامج الشامل والذي وافق على التركيز على عدد من النتائج المحددة زمنياً والواجب تحقيقها في السنوات الخمس إلى العشر القادمة ويستند إطار النتائج المتصل به إلى (1) التحوّل الزراعي وبناء القدرات والبيئة التمكينية و(2) الإنتاجية والإنتاج وتوليد الثروات.

14- وتقضي الأهداف العامة في العقد المقبل بزيادة الغلة من الحبوب بنسبة 50 في المائة من المتوسط الحالي الذي يتراوح بين طنّ وطنين في الهكتار الواحد إلى ما يتراوح بين طنين وثلاثة أطنان في الهكتار الواحد. وبصورة عامة، ما زال هدف البرنامج الشامل والمتمثل في تحقيق نمو سنوي بنسبة 6 في المائة في الإنتاج الزراعي قائماً عموماً. وإذا كان هذا النمو شمولياً، يجب أن يحفز نمواً اقتصادياً إجمالياً برقمين مماثل للذي حققته بلدان "النمر" الآسيوية في مراحل مماثلة من التنمية. كذلك، إن غاية البرنامج الشامل المتمثلة في تخصيص 10 في المائة على الأقل من الميزانية الوطنية لقطاع الزراعة ما زالت قائمة وهي حاسمة لتحسين الأداء في العقد المقبل. غير أنه يجب التشديد على القيام باستثمارات ذات "جودة" تصاحبها سياسة تحويلية وإصلاحات تنظيمية تطلق مستويات أعلى من استثمارات القطاع الخاص في الزراعة.

رابعاً- توفير بيئة تمكينية للاستثمارات من جانب القطاع الخاص المحلي، بما في ذلك أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارع الأسرية

15- تشير نتائج بحوث أجريت أخيراً لـ "ثورة هادئة" ناشئة في نظم الأغذية الزراعية⁴ في أفريقيا إلى وجود فرص ملحوظة لتسريع عجلة الزراعة الموجهة من أصحاب الحيازات الصغيرة وتنمية الزراعة والأعمال التجارية الزراعية في أفريقيا. وهي توفرّ بعض الأدلة الأكثر إقناعاً التي تبين أن المزارع الأسرية على نطاق صغير تشكل الأساس لتحويل الزراعة الأفريقية وتسويقها. وبصورة أساسية، تحصل خمسة "تحوّلات مترابطة" في نظام الأغذية الزراعية بوتيرة سريعة في أفريقيا، على الرغم من اختلاف هذه التوتيرة مع اختلاف الأقاليم والبلدان: (1) التمدّن؛ (2) تغيير في النظام الغذائي؛ (3) تحوّل نظام الأغذية الزراعية (في نظم البيع بالجملة والتجهيز والبيع بالتجزئة)؛ (4) تغييرات في أسواق العمل الريفيّة؛ (5) تكثيف التكنولوجيا الزراعية (التحول الزراعي).

⁴ Reardon, T., et al. (2013) "الثورة الهادئة" الناشئة في نظم الأغذية الزراعية في أفريقيا، لمحة عن "الاستفادة من الابتكار لصالح نظم الزراعة والنظم الغذائية: مواجهة التحديات والتصميم للقرن الحادي والعشرين" نوفمبر/تشرين الثاني 26/25، 2013، مركز مؤتمر الاتحاد الأفريقي، أديس أبابا، إثيوبيا.

16- وتحصل هذه التحولات في سياق من التمدّن السريع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي استدركت نفسها وباتت تنمو بوتيرة أسرع من باقي العالم النامي. وبصورة إجمالية، تمثل أفريقيا الحضرية حالياً حوالي 40 في المائة من السكان وتستهلك 50 في المائة تقريباً من إجمالي الأغذية، بما في ذلك 60 في المائة من إجمالي الأغذية المسوّقة. ويعني هذا التقدّم أن سلسلة الإمدادات الغذائية في المناطق الحضرية والريفية تحوّلت من قصة شبيقة إنما هامشية في التسعينات إلى موضوع رئيسي للأمن الغذائي في عام 2010. وفي حين حصل التمدّن في السابق في سياق من الاقتصاديات الراكدة منذ عام 1998، ترافق بنمو اقتصادي قوي. وقد شكّل الجمع بين الديناميكيّتين عنصر تغيير في التنمية في أفريقيا.

17- وفي هذا السياق، تتوفر لصانعي السياسات في أفريقيا فرصة جديدة رئيسية لتعزيز وتحفيز الإمكانية الملحوظة لتحقيق نمو وتنمية على نطاق واسع. ويعني هذا الوضع أن الأمن الغذائي والتغذوي في أفريقيا بات اليوم بين أيدي المزارعين وأيدي مجموعة "وسط خفي" متنامية وكبيرة من الوسطاء (المزارعون وسائقوا الشاحنات والبائعون بالجملة ومشغّلو المستودعات والمخازن الباردة والمجهّزون) التي تجعل هذه التحولات الخمسة ممكنة وديناميكية. وهذا "الوسط الخفي" هو "القطاع الخاص" الحقيقي في أفريقيا والذي يسيطر على 50 إلى 60 في المائة من كامل سوق الأغذية الأفريقي، على عكس سوق التصدير العالمي الذي يمثل حوالي 5 إلى 10 في المائة من الإمدادات الغذائية المسوّقة. ويشكّل هذا التطور إشارة إلى صانعي السياسات لاعتبار السوق الحضري فرصة مماثلة على الأقل للفرصة التي يوفرها سوق التصدير وفرصة يمكن للمزارع الأسرية والمؤسسات الصغيرة أن تحصل عليها (الفاو، 2013 ب).

18- يواجه صانعو السياسة العامة تحدياً مهماً يقضي بالترويج على نحو أكبر لسلاسل الإمدادات الغذائية في المناطق الريفية والحضرية التي تتطوّر بسرعة لتلبية طلبات المدن. والجزءان بعد مرحلة المزرعة في سلسلة الإمداد، الجزء الوسطي (التجهيز والبيع بالجملة/النقل) ومكوّن ما بعد الإنتاج (متاجر التجزئة ومتاجر الأغذية)، يشكلان معاً من 50 إلى 70 في المائة من تكاليف الأغذية بالنسبة إلى الأفريقيين في المدن. ويعني هذا الأمر أن هؤلاء الأطراف مهمون بقدر المزارعين بالنسبة إلى الأمن الغذائي على المستوى الوطني. ويمكن إيجاد العديد من الأمثلة المثيرة للاهتمام عن هذا النمو الديناميكي والتطوّر في نظم الأغذية الزراعية في أفريقيا في كلّ أرجاء القارة، بما في ذلك: بائعو التيف بالتجزئة والمطاحن في أسواق أديس أبابا؛ سلسلة الإمداد بالدخن في السنغال مع ارتفاع في الدخن المعلّب وذات علامة تجارية ومنتجات الألبان والدخن والأرز المعدّة لسوق دكار وللتصدير؛ سلسلة الإمداد بالدجاج في المناطق الحضرية في نيجيريا وموزمبيق والعديد من البلدان الأفريقية الأخرى، ما أدى إلى ظهور مجموعة واسعة من شركات الدواجن المحلية والإقليمية؛ الارتفاع السريع في شركات تصنيع منتجات الألبان والذي يرتبط بصغار المزارعين، في كينيا وزامبيا (Reardon *et al*، 2013).

19- ويمكن القول إن هذه الشركات الصغيرة/المتوسطة للأغذية الزراعية هي "الوسط الخفي" في النقاش الأفريقي حول الأغذية. وبما أنه اعتُقد لفترة طويلة أنها ناقصة، إضافةً إلى غياب الاستثمارات الأفريقية الجماهيرية في نظام الأغذية الزراعية، غالباً وسرعان ما توجهت البلدان مجدداً إلى مؤسسات شبه حكومية أو إلى شركات متعددة الجنسيات للاستثمار في سلاسل القيمة الأساسية وتنسيقها. وسلاسل الإمداد الناشئة سريعاً هذه بحاجة ماسة إلى اهتمام بالغ لحل

المعوقات الثقيلة والخفيفة منها التي تواجهها على صعيد البنية الأساسية، من قبيل أسواق الأرياف للبيع بالجملة وشبكات كهرباء ذات قوة صناعية وطرق معبّدة وموانئ. كما أن معلومات السوق والإحصاءات الزراعية ونظم استلام المستودعات تشكل سلعاً عامة حاسمة بالنسبة إلى فعالية العمل والمشاركة في نظم شاملة للأغذية الزراعية.

20- ومن أجل التنافس على نحو ناجح مع الواردات في أسواقهم التجارية الزراعية المحلية والإقليمية المتنامية، سوف يتعيّن على المزارعين والأعمال التجارية الزراعية في أفريقيا تحسين كفاءة سلسلة القيمة على المستويات كافة. وحوالي 95 في المائة من أسواق الأغذية الأفريقية (من حيث القيمة) محلي (قطري وإقليمي)، في حين تمثل الواردات والصادرات النسبة الباقية. إنما سوف ينمو أيضاً مع الوقت سوق عالمي للتصدير بحيث يستجيب إلى هذه الفرصة.

21- وسيكون من الهام مساعدة مجموعة أوسع من أصحاب الحيازات الصغيرة على التمكن من الحصول على مدخلات وتسليف ميسور التكلفة وخدمات ريفية ومعلومات إرشادية تسمح لهم الاستفادة من هذا السوق المتنامي. وقد تكون البرامج الابتكارية للحماية الاجتماعية وإدارة المخاطر ضرورية لمواجهة القيود الخاصة لدى أصحاب الحيازات الصغيرة ذوي أصول وموارد قليلة. وقد تبرز الحاجة أيضاً إلى عدد من الأنواع المختلفة من التنسيق تشمل تعاونيات أو منظمات المزارعين لتحقيق تقدم ومجموعات من المؤسسات الصغيرة/المتوسطة الحجم في سلسلة الإمدادات الغذائية مع تدريب ومساعدة السوق لتعظيم الكفاءة والابتكار وتنسيق إجراءات وزارات الزراعة مع إجراءات وزارات التجارة والطاقة والمالية والبنية الأساسية لوضع حلول متكاملة لل صعوبات التي تعيق هذا التحوّل الديناميكي الناشئ (منظمة الأغذية والزراعة، 2013 ب).

خامساً- الاستثمار في جدول أعمال للعلوم المحلية المنشأ والتكنولوجيا والتعليم يستجيب إلى حاجات وأهداف أصحاب الحيازات الصغيرة والزراعة الأسرية

22- إن المساهمات الملحوظة في الإنجازات العلمية والتكنولوجية في القارة والتي تحسّن إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارع الأسرية تشمل: أنواع جديدة من الموز في أفريقيا الشرقية والوسطى؛ أنواع وفيرة الغلّة من الذرة في أفريقيا الشرقية والجنوبية؛ مكاسب في إنتاجية الكسافا؛ تنوع المحاصيل الرئيسية (مثل منتجات الألبان ومنتجات البساتين في كينيا)؛ صناعة مزدهرة وحديثة لتصدير لحم البقر في بوتسوانا؛ القطن في أفريقيا الغربية؛ الشاي وزراعة الزهور في أفريقيا الشرقية (Hagblade and Hazell، 2010؛ الفاو 2011 ب). وعلى الرغم من أن قادة الاتحاد الأفريقي تعهدوا عام 2006 بتخصيص 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي للبحوث والتنمية الزراعية، فقد عجزت معظم البلدان عن الوفاء بهذا الالتزام. ووفقاً للبنك الدولي وتحليل نظام التحليل الاستراتيجي ودعم المعارف الإقليمي، ثمانية بلدان من أصل 30 بلداً حققت غاية 1 في المائة عام 2011 (2012). ودعا الاتحاد الأفريقي مؤخراً إلى وضع جدول أعمال للعلوم من أجل الزراعة في أفريقيا كحلّ محلي وشامل للبحوث الزراعية الوطنية ونظم التعليم

والإرشاد التي تفتقر إلى التمويل. ويتعيّن على أفريقيا أن تسرّع وتيرة التغيير الفني ونمو الإنتاجية للاستجابة إلى متطلباتها على صعيد الأمن الغذائي والتنمية ولترتقي إلى موقعها كسلّة الخبز المستقبلية في العالم.

23- يزداد سكان العالم إلى درجة أنه في عام 2040، من الأرجح أن أفريقيا سوف تصبح القارة الوحيدة التي تتمتع بقدر كافٍ من الأراضي والمياه لتوسيع نطاق إنتاج الأغذية من أجل توفير الأغذية للعالم. والتحدي مركّب بفعل أن الناس في كافة أنحاء العالم يدركون على نحو متزايد ما يأكلونه ويبحثون عن أغذية أكثر صحّة وسلامة وتغذية. وعلاوةً على ذلك، إن ضرورة حماية البيئة تعني أيضاً أنه يجب زيادة الإنتاج باستخدام كميات أقل من المياه والأراضي والمواد الكيميائية والنفايات وغازات الاحتباس الحراري لغاية الاستدامة. وفي حين أن كل هذه العوامل تزيد كلفة إنتاج الأغذية، دعا الاتحاد الأفريقي في هذا السياق إلى وضع جدول أعمال العلوم للزراعة في أفريقيا وبخاصة بحيث أنه "بحلول عام 2030، تضمن أفريقيا أمنها الغذائي والتغذوي؛ تصبح لاعباً علمياً عالمياً معترفاً به في مجال الزراعة والنظم الغذائية وسلّة الخبز في العالم".

24- ويتعيّن على أفريقيا أن تعتمد أيضاً إجراءات تشجّع على زراعة مستدامة ومقاومة لتغيّر المناخ وعلى الرعوية وإنتاج الثروة الحيوانية بالنسبة إلى صغار المنتجين والمزارعين الأسريين. كما أن تدهور الأراضي، بما في ذلك تراجع خصوبة التربة، يهدّد الزراعة في أفريقيا؛ تتم خسارة حوالي 6 ملايين هكتارات من الأراضي المنتجة كل عام. كذلك، إن النمو السكاني السريع يفاقم التحدي وتصبح القارة أكثر عرضةً للأحداث المناخية القصوى. وفي العديد من البلدان الأفريقية، ينبغي إدماج الاستدامة والزراعة الذكية مناخياً بشكل تام في خطط الزراعة الوطنية. ويتطلّب التكثيف المستدام للزراعة إطاراً شاملاً لاستخدام الأراضي والنظم الغذائية، كما يجب أن يحصل المزارعون بصورة أفضل على المعلومات والسياسة العامة والخدمات. وأمّا المحاصيل المقاومة للجفاف والحراجه الزراعية وتجميع مياه الأمطار والإدارة المتكاملة لخصوبة التربة وزراعة الصون فيجب أن تُطبّق أيضاً حيث يلزم (الفاو، 2011 أ).

سادساً- المساهمات الفعالة للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية

في أفريقيا لبناء قدرات منتظمة من أجل اتخاذ

إجراءات موجّهة نحو النتائج وتنفيذها

25- على الرغم من غياب الدعم وفرص السوق، ينتج المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة 80 في المائة على الأقل من جميع الأغذية المستهلكة في أسواق الأغذية في أفريقيا. ومن خلال سياسات داعمة، ومستقرة، و"صوت" أكبر في عمليات وضع السياسة العامة، أثبت المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة أنهم قادرون على الاستجابة إلى الفرص التي توفرها السياسة العامة والأسواق. فالقدرات ضرورية بصورة خاصة لتحليل وصياغة السياسات والاستراتيجيات والبرامج ولتنفيذها على نحو منتظم ولاستعراضها لاحقاً واستخراج الدروس وتعديلها باستمرار لتحسين الأداء والأثر الملموس. كما أن الإحصاءات الزراعية التي يجري تحديثها بصورة منتظمة وتحليلات السياسة العامة القائمة على التجارب تساهم في صنع القرارات المتأثرة بالأدلة والضرورة لفعالية الإنفاق العام والسياسة العامة بهدف تحقيق أثر

أكبر. ويوفّر البرنامج الشامل فرصة لدعم جهود التنفيذ على المستويات القطرية والإقليمية والقارية لتحسين الأداء والأثر الإيجابي في قطاع الحيازات الصغيرة.

26- وعلى المستوى القطري، تحتاج الخطط الوطنية للاستثمار في مجال الزراعة في إطار البرنامج الشامل إلى أسس في الأولويات والسياسة العامة المعاصرة على المستوى الوطني مع التزام سياسي قوي لتنشيط الأطراف القادرين على ترجمتها إلى إجراءات ونتائج إيجابية. وهذا يتطلب إشراك القطاع الخاص المحلي الذي يقيم أعمالاً مع أصحاب الحيازات الصغيرة ومع هيئات رسمية في مجال الأعمال الزراعية. وإن وضع وتطبيق آليات ترويج للاستثمار المسؤول في الزراعة، من قبيل مبادئ الاستثمار المسؤول في الزراعة يساعد في مساءلة الأطراف بشأن تحقيق الأهداف الوطنية للقطاع. ثانياً، يتعيّن على وزارات مختلفة في الحكومة وبالتعاون مع القطاع الخاص وأطراف غير حكوميين، أن تضع مجموعة ذات أولوية من السياسات التحويلية والإصلاح التنظيمية التي يمكن أن تتأثر بإنفاق مالي أدنى. وهذان النشاطان حيويان في مبادرات محلية للانطلاق وفي توجيه الاستثمار العام لمواجهة العوقات أمام تعبئة الأموال المحلية والفرص لتحسين ربحية المزارع الأسرية الصغيرة. وهما حاسمان أيضاً لإشراك أصحاب الحيازات الصغيرة وأصحاب المشاريع في عملية التحول الديناميكي في نظم الأغذية الزراعية في أفريقيا.

27- وعلى المستوى الإقليمي، يتسم تعزيز القدرات بأهمية حيوية بالنسبة إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تدعم الزراعة وعملية البرنامج الشامل على المستوى الوطني. وتعزيز القدرات هامٌ بصورة خاصة في الترويج للتضامن أمام تحديات وفرص مشتركة وتبادل المعلومات والمرافق والموارد. كما أن القدرة على تنفيذ الاتفاقات الإقليمية في مجال التجارة والتكامل على نحو متسق وقابل للتوقع تشكل أولوية. وبما أن الحكومات الأفريقية تستمد الدروس أكثر فأكثر من بعضها البعض من قصص النجاح والفشل التي تشهدها، فإن الاستخدام المتزايد للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران قد يفيد في مسائل تتصل بالسياسة العامة والاستثمار والقدرة المؤسسية.

28- وعلى المستوى القاري، يجب أن يستمر كلٌّ من مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة نيباد في بناء القدرات المؤسسية والسياسة العامة والقيادية للبلدان الأفريقية عن طريق تعزيز تنفيذ الأنشطة التالية: (1) تعزيز وتنسيق القدرات في استعراضات الإنفاق العام في الزراعة والاستعراضات المشتركة للقطاع؛ (2) تتبّع تنفيذ إعلان مابوتو في يوليو/تموز 2003 بشأن الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا وتعزيز القدرات الأفريقية على رصد التنفيذ وتقييمه؛ (3) تعزيز الاستثمار المراعي للتغذية في الزراعة في إطار خطط الوطنية للاستثمار في مجال الزراعة وعمليات تنفيذ البرنامج الشامل على المستوى القطري والرامية إلى استئصال الجوع وسوء التغذية مع إيلاء اعتبار خاص للمجموعات الأكثر هشاشة؛ (4) الترويج لزراعة ذكية مناخياً؛ دعم البلدان وخطط الوطنية للاستثمار في مجال الزراعة لإدماج مبادرة سياسة الأراضي الصادرة عن الاتحاد الأفريقي؛ (5) زيادة التركيز المتكامل والخاص على مسائل المساواة بين الجنسين والشباب وتبسيطها.

سابعاً- دور الفاو في دعم تنفيذ البرنامج الشامل

29- بهدف تعزيز مساهمات الفاو في تنفيذ البرنامج الشامل على المستويات القطرية والإقليمية والقارية، أجرت الفاو نشاطين مهمين عام 2013 من شأنهما أن يعززا قدرة الفاو على تعزيز واتساق أنشطة البرنامج الشامل في فترة السنتين القادمة. أولاً ومن 29 يونيو/حزيران إلى 1 يوليو/تموز 2013، تعاونت الفاو مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومعهد لولا لاستضافة اجتماع رفيع المستوى في أديس أبابا، إثيوبيا، "نحو نهضة أفريقية: شراكة متجددة لنهج موحد للقضاء على الجوع في أفريقيا بحلول عام 2025 ضمن إطار البرنامج الشامل". وتهدف هذه الشراكة المتجددة والمعززة إلى تكثيف الجهود وجمع قوى جميع أصحاب المصلحة للاستفادة من العمل الجاري الذي تقوم به الحكومات وشركاؤها في التنمية لوضع حد للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في أفريقيا.

30- وسوف تسعى هذه الشراكة إلى "إضافة القيمة" إلى البرامج والخطط الجارية ضمن البرنامج الشامل من خلال الاستفادة من الالتزام السياسي المستدام وتحديد الثغرات وسدّها على صعيد تصميمها وتنفيذها وتسهيل عملية توسيع نطاق الإجراءات الناجحة وتوليد الزخم لمشاركة أكبر من جانب أطراف في القطاعين العام والخاص على المستويين الوطني والدولي وتعزيز دور المجتمع المدني وتعلّم الأقران من تجارب قطرية ناجحة والاستفادة من أشكال جديدة وابتكارية للشراكة والتضامن.

31- والإعلان الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى والذي تمّت المصادقة عليه خلال مؤتمر القمة للاتحاد الأفريقي في يناير/كانون الثاني 2014، يلزم رؤساء الدول الأفريقيين على القضاء على الجوع في القارة بحلول عام 2025. وتوصي خارطة الطريق التي وضعها الاجتماع الرفيع المستوى باتخاذ إجراءات مشتركة لتبسيط وتفعيل الشراكة لنهج متجدد موحد للقضاء على الجوع في أفريقيا عن طريق البرنامج الشامل، تُنفذ بصورة أساسية بمراد خاصة وبمساعدة شركاء فنيين وتنمويين.

32- ثانياً، إن مساهمة الفاو في الشراكة لنهج متجدد موحد للقضاء على الجوع في أفريقيا عن طريق البرنامج الشامل والتي بدأت عام 2013، سوف تصبح مبادرة إقليمية داخلية للفاو، سوف تُنفذ في إقليم أفريقيا في إطار خطة متوسطة أجل للفاو للفترة 2014-2017 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015. وسوف تنشئ هذه المبادرة الإقليمية آلية متكاملة ومنسقة وموجهة من الطلب في إقليم أفريقيا لتقديم منتجات وخدمات الفاو إلى البلدان الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي/وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، بالاستناد إلى الإجراءات الأخيرة والاستجابة إلى طلبات محدّدة وأولويات وحاجات للنهوض بتنفيذ البرنامج الشامل. وسوف يشمل هذا العمل مساهمات الفاو في عام 2014 للزراعة والأمن الغذائي الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي وعام 2014 الذي اعتمده الأمم المتحدة سنة دولية للزراعة الأسرية.

33- كذلك، واصلت الفاو توفير دعم ناشط للبلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية لتنفيذ البرنامج الشامل من خلال إعداد موثيق ووثائق ذات صلة بالسياسة العامة، وصياغة خطط الاستثمار الوطنية وإعداد المقترحات لتمويل البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي. ومنذ عام 2012، فالبلدان التي إما استفادت من دعم الفاو، أو طلبته في هذا الصدد، تضمّ معظم البلدان الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى، وجزر القمر، وجيبوتي، وغينيا-بيساو، ولسوتو، ومدغشقر، وموريتانيا، وموزمبيق، وسيشيل، وجنوب أفريقيا، وسوازيلند، وزامبيا. وعلاوةً على ذلك، يجري دعم جماعتين اقتصاديتين إقليميتين (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي) في صياغة موثيقها الإقليمية وخطط استثمارها. وحتى اليوم، وقّع حوالي 40 بلداً أفريقيًا وجماعات اقتصادية إقليمية موثيق البرنامج الشامل، وحوالي 28 بلداً صاغ خطط استثمار، كما تمّ تنظيم 25 اجتماعاً حول الأعمال التجارية. ونجح 15 بلداً في الحصول على ما مجموعه 563.5 مليون دولار أميركي من البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي.

ثامناً- التوصيات

34- بناءً على النقاش الذي تقدّم، يمكن اقتراح التوصيات التالية في ما يخصّ حالة الأمن الغذائي والزراعة في الإقليم وتنفيذ البرنامج الشامل وعلى أصحاب الحيازات الصغيرة والزراعة الأسرية.

35- حالة الأمن الغذائي والزراعة في الإقليم

1- يجب أن تدمج الحكومات الأفريقية بصورة فعالة أهداف التغذية والاستثمارات الزراعية المراعية للتغذية في خطط القطاع الزراعي.

36- تنفيذ البرنامج الشامل

2- يجب أن يجدد القادة الأفريقيون التزامهم بزيادة الاستثمارات العامة في الزراعة في ما يخص اتفاقات مابوتو، واستثمار حصة أكبر من إيراداتهم الضريبية المتأتية من قطاع الموارد الطبيعية لتحقيق النمو والتنمية في قطاع الزراعة؛

3- يجب أن يلتزم كلٌّ من الحكومات الأفريقية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بتعزيز شراكاتها وإيجاد حلول جديدة للتحديات على صعيد السياسة العامة والمؤسسات والتمويل والتكنولوجيا لتحسين أداء نظام الأغذية الزراعية؛

4- يجب أن يدرج القادة الأفريقيون تدابير مدروسة في الخطط الوطنية للاستثمار في مجال الزراعة لترتيب الأولويات وتنفيذ التدخلات المثبتة التي تدعم سبل كسب العيش وفرص عمالة النساء والشباب وتقلص الخسارة ما بعد الحصاد، وتعزز استدامة القطاع الزراعي وقدرته على مقاومة تغير المناخ؛

5- يجب أن تسعى الحكومات الأفريقية جاهدةً إلى توفير بيانات دقيقة وحسنة التوقيت بشأن الإنفاق العام من أجل تحسين المساءلة وترتيب الأولويات والأثر.

37- أصحاب الحيازات الصغيرة والزراعة الأسرية

6- يجب أن يكتف القادة الأفريقيون جهودهم لمواجهة المعوقات التي تقيّد تحسين الإنتاجية والدخل والأمن الغذائي لدى أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين، بما في ذلك دعم منظمات وتعاونيات المزارعين لتحقيق نتيجة، والصكوك المالية، وبرامج مستهدفة للحماية الاجتماعية وصكوك إدارة المخاطر لتعزيز القدرة على الصمود.

7- يجب أن تعزز الحكومات الشمولية والانخراط المشترك الفعال للدولة والأطراف غير الحكوميين على المستويين الوطني والمحلي لتعزيز المساءلة والشفافية والأداء والتنافسية في نظام الأغذية الزراعية وسلاسل قيمة السلع الأساسية.

8- يجب أن يعزّز القادة الأفريقيون إصلاح الأراضي ويطبّقوا حقوق الأراضي، مع الأخذ في الاعتبار إطار الاتحاد الأفريقي وخطوطه التوجيهية.

9- يجب أن تقوم الحكومات الأفريقية بالاستثمار على نحو منتظم في نُظم المعلومات المتصلة بالقطاع الزراعي.

10- يتعين على الإجراءات العامة أن تولي الأولوية للاستثمارات في البنية الأساسية والإنفاق على السلع العامة المحفزة والسياسة التحويلية والإصلاحات التنظيمية من أجل زيادة استثمار القطاع الخاص في التجهيز الزراعي وإضافة القيمة.

الوثائق المرجعية

- AGRA, (2012), AGRA in 2011 – Investing in Sustainable Agricultural Growth: A Five-Year Status Report. Nairobi, Kenya: Alliance for a Green Revolution in Africa (AGRA) -1
- Binswanger-Mkhize, P., (2009), Malawi Agricultural Growth Performance and Challenges, (Unpublished) -2
- Dalberg Global Development Advisors, (2012), Catalyzing Smallholder Agricultural Finance -3
- FAO and IIED, (2010), Making the Most of Agricultural Investment: A Survey of Business Models That Provide Opportunities for Smallholders -4
- منظمة الفاو (2007)، "الإحصاء العالمي للزراعة" -5
- منظمة الفاو، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، برنامج الأغذية العالمي (2013)، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2013. الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة. روما، منظمة الفاو -6
- منظمة الفاو (2013)، كتاب الإحصاء السنوي لمنظمة الفاو 2013. الأغذية والزراعة في العالم. روما، منظمة الفاو، (2012)، Smallholder Business Models for Agribusiness-led Development: Good Practice and Policy Guidance -7
- منظمة الفاو (2013 ألف)، أصحاب الحيازات الصغيرة: سياسة عامة لتسهيل الانتقال -8
- منظمة الفاو (2013 باء)، اندماج أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق الغذائية المتغيرة -9
- منظمة الفاو (2011 ألف)، تغيير المناخ ومرونة النظم الغذائية في أفريقيا جنوب الصحراء -10
- منظمة الفاو (2011 باء)، الحفظ والتوسع: دليل صانع السياسات بشأن التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي للمالكين الصغار.. -11
- Food Security Taskforce, (2012), Report of The High-Level Expert Committee to The Leading Group on Innovative Financing for Agriculture, Food Security and Nutrition, International Expert Report -12
- Garnett T and Godfray C., (2012), Sustainable intensification in agriculture. Navigating a course through competing food system priorities, Food Climate Research Network and the Oxford Martin Programme on the Future of Food, University of Oxford, UK -13
- Gradl, C. et al., (2012), Growing Business with Smallholders: A Guide to Inclusive Agribusiness, German Federal Ministry for Economic Cooperation and Development (BMZ), -14
- Haggblade, S., and Hazell. P., (2010), Successes in African Agriculture. Lessons for the Future, International Food Policy Research Institute (IFPRI)IFAD, 2012, Revolutionizing Agriculture Finance in Africa: Reducing risk, Scaling Up and Reaching Out -15
- IFPRI, Concern Worldwide, Institute of Development Studies, (2013), Global Hunger Index: The Challenge of Hunger: Building Resilience to Achieve Food and Nutrition Security, Bonn/ Washington, DC / DublinLele, et al. (2013), Patterns of Structural Transformation and Agricultural Productivity Growth: With Special Focus on Brazil, China, Indonesia and India -16
- Lutz, W., and S. KC. (2013), "Demography and Human Development: Education and Population Projections." Human Development Research Paper. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York -17
- Mkandawire, R., Elimination of Poverty and Hunger in Africa: An Alluring Mirage, A Distant Echo or A Reality? (Unpublished) -18
- Mukonyora, B, (2013), Financing African Agriculture: An imperative for inclusive Innovative Financing (Unpublished) -19
- NEPAD Agency (2013), Agriculture, Food Security and Nutrition: CAADP Implementation Support. 2013 Report -20
- ONE, (2013), The Maputo Commitments and the 2014 African Union Year of Agriculture -21
- Reardon, T., Tschirley, D., Minten, B., Haggblade, S., Timmer, P., and Liverpool-Tasie, S., (2013), The Emerging "Quiet Revolution" in African Agrifood Systems. Brief for "Harnessing Innovation for African Agriculture and Food Systems: Meeting Challenges and -22

Designing for the 21st Century; Nov. 25/26 2013, African Union Conf. Center, Addis Ababa, Ethiopia	
Spielman, D., and Pandya-Lorch. R., (2009), Millions Fed. Proven Successes in Agricultural Development, International Food Policy Research Institute (IFPRI)	-23
Sustaining CAADP Momentum into The Next Decade, African Union Implementation Report, July 2012,	-24
Timmer, P.C (1988), The Agricultural Transformation: Hollis Chenery & T.N. Srinivasan (ed.) Handbook of Development Economics, chapter 08, pages 275-331, 1988.	-25
UN, (2010), International Year of Youth: Regional Review of Youth in Africa	-26
UNDESA, (2007), "Rural Population, Development and the Environment"	-27
UNDP, (2013), Human Development Report 2013 The Rise of the South: Human Progress in a Diverse WorldWorld Economic Forum (WEF) & Boston Consulting Group, (2009), The Next Billions: Business Strategies to Enhance Food Value Chains and Empower the Poor	-28